مشكلة الدوطة في بنغلاديش: دراسة تحليلية

The problem of dowry in Bangladesh: an analytical study

Mohammed Solim Uddin
Assistant Professor, Dept. of Sciences of Hadith & Islamic Studies, IIUC, Bangladesh
PhD Research Scholar, Dept. of Da'wah & Islamic Studies, Islamic University, Kushtia, Bangladesh
Email: solim@iiuc.ac.bd

Abstract
This study addresses the issue of dowry in Bangladesh. Dowry is a devastating social phenomenon rooted in ancient cultural and religious traditions. It continues to exert negative influence on Bangladeshi society in a catastrophic degree. The study first traces the origins of this phenomenon in Hindu practices that have seeped into Bangladeshi culture. Then it demonstrates and analyzes how factors like deviation from Islamic teachings, social pressures, devaluation of women, poverty and greed all contribute to the perpetuation of this problem. The research employs descriptive, analytical, and inductive methodologies in gathering, analyzing, and presenting information.
Keywords: Dowry, History, Judgment, Responsibility, Causes, Solutions

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة مشكلة الدوطة في بنغلاديش، وهي ظاهرة اجتماعية سلبية تتجذر في التقاليد الثقافية والدينية القديمة وتستمر في التأثير بشكل كبير على المجتمع البنغلاديشي. تتبع الدراسة أصل هذه الظاهرة إلى الممارسات الهندوسية التي تسربت إلى الثقافة البنغلاديشية، وتُظهر كيف أن الابتعاد عن التعاليم الإسلامية، والضغوط الاجتماعية، والنظرة الدونية إلى المرأة، والفقر، والطمع، كلها عوامل تسهم في استمرار هذه المشكلة. واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي في جمع المعلومات وتحليلها وعرضها.
الكلمات المفتاحية: الدوطة، التاريخ، الحكم، المسؤولية، الأسباب، الحلول.

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وأكرمه، وجعل منه الزوجين الذكر والأنثى، وبيَّن حقوقهما وواجباتهما، والصلاة والسلام على من بُعِث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه المتقين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، ففي المجتمعات البشرية بأسرها، تلعب العادات والتقاليد دورًا محوريًا في تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين هذه العادات التي تحظى بجدل واسع هي "الدوطة". في دول شبه القارة الهندية، وعلى رأسها الهند وباكستان وبنغلاديش، تعتبر الدوطة تقليدًا اجتماعيًا يتطلب من أسرة العرائس تقديم عطايا مالية أو مادية لأسرة العُرُس، وهي ممارسة تمتد جذورها عبر القرون وتحمل تأثيرات اجتماعية واقتصادية عميقة. على الرغم من انتشارها الواسع، فإن هذه الظاهرة تواجه انتقادات شديدة بسبب ما تحمله من تبعات سلبية على الأُسَر ذات الدخل المحدود على الخصوص، قد تؤدي إلى إيذاء الزوجة جسديا ونفسيا، أو القتل والانتحار.

يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على هذه الظاهرة من زاوية جديدة، حيث يهدف إلى تحليلها من منظور الشريعة الإسلامية. فالإسلام كدين شامل يتناول جوانب الحياة كافة، ويوفر توجيهات واضحة فيما يتعلق بالمعاملات المالية بين أفراد الأسرة. لذا، يصبح من الضروري فهم مدى توافق أو تعارض ممارسة الدوطة مع المبادئ الإسلامية، وما إذا كانت هذه العادة تنسجم مع تعاليم الدين الحنيف أم تتعارض معها.

إشكالية البحث وأهدافها ومنهجيتها

إشكالية هذا البحث تنبع من التناقض الظاهري بين ممارسة "الدوطة" في بنغلاديش والمبادئ الإسلامية التي تحث على العدل والمساواة في العلاقات الزوجية. تعتبر الدوطة عادة متجذرة في بنغلاديش كعادة الدول المتجاورة لها، حيث يُطلب من أسرة العرائس تقديم عطايا مالية ومادية لأسرة العُرُس كشرط لإتمام الزواج. هذه الممارسة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تحميل الأسر أعباء مالية ضخمة وتسبب توترات اجتماعية، وتُثير تساؤلات حول مدى توافقها مع القيم الإسلامية التي تدعو إلى تخفيف الأعباء عن الناس وتيسير أمور الزواج.

وعلى هذا، تطرح هذه الدراسة سؤالاً رئيسا: هل تتوافق ممارسة الدوطة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، أم أنها تُعد انحرافًا عن المبادئ الإسلامية المتعلقة بالزواج والحقوق المالية بين الزوجين؟

للإجابة عن هذا السؤال، يسعى البحث إلى تحليل الدوطة من منظور إسلامي من خلال استعراض النصوص الشرعية ذات الصلة وآراء الفقهاء، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه المبادئ في السياق البنغلاديشي المعاصر.

الهدف من ذلك هو تقديم فهم أعمق للإشكالية ومحاولة اقتراح حلول تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتعزز العدالة الاجتماعية.

يتعرض هذا البحث الخلفية التاريخية والاجتماعية لممارسة الدوطة في بنغلاديش، ويتناول بالتفصيل النصوص الإسلامية ذات الصلة، مثل القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى آراء الفقهاء والعلماء المعاصرين حول

هذه المسألة. من خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تقديم رؤية متكاملة تساعد على فهم الدوطة في سياقها البنغالي، وإبراز موقف الإسلام منها؛ كما يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي.

مفهوم الدوطة

لغة: الدوطة كلمة معرَّبة، وأصلها فرنجية، والتي تطلق على المال الذي تدفعه العروس لعروسها[1]، ويرادفها Dowry[2] باللغة الإنجليزية[3]، و "Jautuk." باللغة البنغالية.

اصطلاحًا: يوجد اتجاهان في تعريف الدوطة

الاتجاه الأول: الدوطة هي المال الذي تدفعه العروس أو أهلها للعريس أو لأسرته دون أن يكون ذلك شرطًا لإتمام الزواج، ويشابه ذلك مفهوم الهدية أو العطية. ويوجد هذا الاتجاه في تعريف الموسوعة الوطنية لبنغلاديش: "الدوطة تشير إلى الهدايا التي تُقدَّم عند زواج الفتاة بشكل طوعي من قِبَل والديها وأقاربها والضيوف؛ لكي تستخدمها كما تشاء في بيت زوجها لصالحها ورفاهيتها"[4].

والاتجاه الثاني: الدوطة هي المال الذي يطلبه أحد طرفي الزواج من الطرف الآخر كشرط أساسي لإتمام الزواج، سواء كان ذلك قبل الزواج أو بعده. وهذا الاتجاه يوجد في (قوانين حظر الدوطة 2018): "الدوطة هي النقود أو الأمتعة أو الثروات الأخرى التي يطلبها أحد طرفي الزواج من الطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر كشرط إتمام الزواج أو قبله أو أثناء استمرار العلاقة الزوجية للحفاظ عليها، ويستثنى منها المهر الشرعي الذي يفرض على العريس"[5].

فالاتجاه الأخير يشمل كل ما يُطلب، سوى المهر الشرعي، كشرط لإتمام الزواج، مما يشكل عبئًا إضافيًا على أحد الطرفين ويفتح بابًا للظلم والعنف ضده، وهو الذي يعنينا في هذا البحث.

الفرق بين الدوطة والهدية

الدوطة هي ما يُعطى كشرط لإتمام الزواج، سواء قبل العقد أو بعده، أو أثناء استمرار العلاقة الزوجية، أو لتجنب العار أو الضغط الاجتماعي. ويُستثنى من ذلك المهر، فهو واجب شرعي يجب على الزوج دفعه لزوجته. أما ما يُعطى طواعية وبلا شرط أو ضغط اجتماعي، فهو يُعد من الهدايا، التي يشجع عليها الإسلام. ويشير القانون المذكور سابقًا إلى "أن المهر يُستثنى من حكم الدوطة للأشخاص الخاضعين للقانون الشخصي الإسلامي (الشريعة)، كما تستثنى منه الهدايا المقدمة للعروسين من أقاربهما أو أصدقائهما أو المهنئين لهما أثناء الزواج"[6].

لمحة تاريخية عن الدوطة

يرجع تاريخ الدوطة إلى تاريخ قديم تمتد جذورها إلى العصور البدائية على العموم، حيث إنها مورست بأشكال مختلفة الحضارات القديمة من اليونان والرمان وأوربا المسيحية، والهند الوثنية[7].

وبالنسبة لشبه القارة الهندية، فقد أشار الباحثون المعاصرون إلى أن أصل الدوطة يعود إلى المجتمع الهندوسي القديم. فقد نشأت هذه الظاهرة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الهندوسي؛ فإن النساء في المجتمع الهندوسي، لم يكنَّ يحصلن على حق الإرث في ممتلكات آبائهن، لذلك بدأ تقليد تقديم الدوطة كبديل أثناء الزواج، واشتد الأمر حتى لجأ العديد من الأدباء الهندوس البنغاليين يقاومونها من خلال أدبهم، مثلما فعل الشاعر رافندرانات الطاغور في قصصه "دينا باونا" و"هايمانتي" يعرض ظاهرة الدوطة ونظام الكولينيا في المجتمع الهندوسي والعقلية المحافظة السائدة فيه. ونظام الكولييني، الذي يعود إلى العصور القديمة، كان يتمثل في تزويج القبائل غير الآرية لبناتها إلى الآريين بهدف الحصول على مكانة اجتماعية أعلى، مع تقديم ثروات كبيرة كدوطة. ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الممارسة عادة اجتماعية سائدة، ولعب هذا النظام دورًا كبيرًا في ترسيخ عادة الدوطة، ثم تسلَّلت هذه العادة القبيحة إلى القبائل المجاورة للهندوس[8].

رغم كون الدوطة من العادات والتقاليد الهندوسية، فقد مورست في المجتمع المسلم البنغلاديشي قبل استقلال بنغلاديش وبعده، إلا أن ممارستها قبل الاستقلال كانت في نطاق ضيق[9]، وبعده أصحبت هذه الممارسة أمرًا شائعًا ومسموحًا به على نطاق واسع، ومع محاولة الحكام المسلمين لتطبيق الشريعة في الأمور الأسرية، ولكنها لم تتم بسبب بعض العيوب. والآن انتشرت الدوطة في جميع الطبقات الاجتماعية وفي كل جزء من البلاد، حتى لم يعد بإمكان والدي الفتاة التخيل لتزويج ابنتهما دون تقديم الدوطة، حيث أصبحت مسألة رئيسية في حفلات الزواج. في كثير من الأحيان، يظهر أن الناس يبيعون ممتلكاتهم القيمة لتلبية مطالب العريس، وينتهي بهم الأمر في النهاية بالفقر. خاصة عندما تشُبّ فتاة في أسرة فقيرة، يبدأ والداها في التفكير في كيفية تدبير الأموال لحفل زواجها.

رؤية الإسلام لمسؤوليات الزوجين الاقتصادية

الإسلام دين كامل وشامل لجوانب الحياة كلها، ومن أهم تلك الجوانب الزواج الذي يعتبر أساسا لبناء الأسرة. يرى الإسلام أن العلاقة الزوجية هي علاقة مقدسة تقوم على المودة والرحمة والتكافل؛ لأن الإنسان مدنيّ الطبع، لا يستطيع أن يعيش وحده، فيحتاج إلى من يشاطره غمومه وهمومه، ويساهم في سروره وأفراحه، وإلى هذه الحكمة أشار الله ﷻ بقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21]. ويرى الإسلام أن الزواج هو ميثاق غليظ[10] بين الطرفين، وأنه عقد يتضمن حقوقًا وواجبات لكل من الزوجين، فيجب على كل طرف أن يعامل الآخر على أساس المحبة والوئام، وحسن الصحبة والعشرة، كما قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، وقال ﷻ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]

أ- لقد وضع الإسلام إطارًا واضحًا في تقسيم المسؤولية بين الزوجين، فاعتبر الزوج مسؤولاً عن الشؤون الخارجية للأسرة من الكسب وتوفير الاحتياجات الأسرية كما قال ﷻ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: 10]؛ واعتبر الزوجة مسؤولة عن الشؤون الداخلية كقوله ﷻ: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ﴾ [الأحزاب: 33]. وقال النبي ﷺ: "والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم. والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم"[11].

ب- بناء على تقسيم الوظائف الأسرية بين الزوجين المذكورة آنفا، جعل الإسلام مسؤولية الإنفاق على عاتق الرجل؛ لأنه قَوَّام على أسرته، فأوجب عليه تأمين احتياجات زوجته وأولاده ومن يعتمد عليه، كما ورد في قوله ﷻ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ﴾ [الطلاق: 7]، وكما جاء في حديث النبي ﷺ: "أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت"[12]، والنفقة تشمل الطعام، والكساء، والسكن، وكافة الاحتياجات اللازمة. فالزوج يعمل ويكافح ليوفر لأسرته ما تحتاجه من نفقات.

ج- أوجب الإسلام على الزوج تقديم الصداق لزوجته، كما قال الله ﷻ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ﴾ [النساء: 4]. والصداق يُشتق من كلمة "الصدق" ليعبر عن أهمية هذا العقد، ويعد رمزًا لمودة الزوج واحترامه لزوجته، ودليلًا على نيته الصادقة في بناء حياة زوجية كريمة ومستقرة معها[13]. ولا يعتبر الصداق مجرد ثمن، بل هو عطية تُقدم عن طيب نفس[14]، ولم يعتبره بعض العلماء مقابلا للبضع، لأنها متساوية بزوجها في الاستمتاع أو أكثر، وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة كان المهر مجانا لمقابلة التمتع بتمتع أزيد منه[15].

د- وضع الإسلام مسؤولية عقد وليمة الزواج على عاتق الزوج، ولم يضع على العروسة وأهلها، ففي الصحيحين عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة، فقال: ما هذا؟ قال: يا رسول الله! إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، قال: "بارك الله لك، أولم ولو بشاة"[16].

هـ- في مقابل إعفاء المرأة من مسؤولية النفقة، تقوم الزوجة بإدارة شؤون المنزل وتنظيم الحياة اليومية، وتربية الأطفال على النحو الصحي جسديًا وعقليًا وأخلاقيًا.

مما سبق يتضح أن الإسلام لم يفرض على النساء مسؤولية الإنفاق على الأسرة، بل جعل هذه المسؤولية واجبة على الرجال. الإسلام حمّل الرجل عبء تأمين المتطلبات المالية للأسرة، بما في ذلك النفقة على الزوجة والأبناء، بينما أعفى المرأة من هذا الواجب، مما يعكس التوازن في توزيع الأدوار بين الزوجين ضمن الأسرة. فمن خلال هذا التوزيع العادل للمسؤوليات بين الزوجين، تتوازن أمور الأسرة، وينعكس ذلك إيجابيًا على استقرار المجتمع ككل. وهذا يوضح أن للمرأة دورًا كبيرًا في المنزل لا يقل أهمية عن دور الرجل في العمل خارجه، وأن إتقانها لمسؤولياتها يسهم بشكل كبير في رفاهية المجتمع وتقدمه.

ولكن، على الرغم من أن أغلبية سكان بنغلاديش مسلمون، حيث يشكلون 91 في المائة من جميع السكان[17]، نرى انحرافات زواجية تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية في الزواج، فمن أبرزها:

أ- كثير من الرجال يحددون مبلغا كبيرا للصداق بدافع التفاخر والتباهي، دون نية حقيقية لأدائه. وتشير دراسة ميدانية إلى أن 35 في المائة فقط من النساء يحصلن على صداقهن كاملاً، بينما تتلقى 50 في المائة منهن جزءًا منه فقط[18].

ب- عوضًا عن تقديم الصداق كما هو مطلوب، يلجأ العديد إلى فرض الدوطة على أهل العروسة، والتي هي تختلف تمامًا عن مفهوم الصداق.

ج- بدلاً من أن تقوم العريس بعقد الوليمة كما هو منصوص عليه، يُجبر معظم أهل العروس على تنظيمها.

موقف الإسلام من تقديم الهدايا في الزواج

بشكل عام، تقديم الهدايا وقبولها من السنن الإسلامية، فقد كان النبي ﷺ يقبل الهدايا، كما رُوي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: "لو أهدي إلي كراع لقبلت، ولو دعيت عليه لأجبت"[19]؛ وقد حث النبي ﷺ على قبول الهدايا، مشيرًا إلى أنها رزق من الله، حيث قال: "من جاءه من أخيه معروف، من غير إشراف ولا مسألة، فليقبله ولا يرده، فإنما هو رزق ساقه الله إليه"[20].

وفيما يخص الزواج، فإن تقديم الهدايا أمر ثابت بعمل النبي ﷺ، فقد جهز رسول الله ﷺ ابنته فاطمة ببعض أغراض الأسرة البسيطة مثل خميلة، وقربة، ووسادة محشوة بنبات الإذخر[21]. واعتاد الناس على تقديم الهدايا في مناسبة الزواج، والأصل في عادات الناس وأعرافهم الجواز ما لم يقترن بها محذور شرعي من اعتقاد فاسد، أو ضرر، أو مخالفة نص ثابت وقاعدة أساسية، وما إلى ذلك.

ولكن إلزام الناس بتقديم الهدايا أمر يخالف الشرع، لأنه يفرض أمرًا لم يفرضه الدين، ويثقل عليهم دفعها مما قد يسبب لهم الإحراج أو الإهانة، أو الغيبة. لذلك، فإن هذه العادة تعتبر فاسدة وغير مقبولة، لأنها تتعارض مع مقاصد الشريعة التي تهدف إلى التيسير ورفع الحرج عن الناس. ويعتبر قانون بنغلاديش هذه الظاهرة دوطة محظورة.

أثار الدوطة على الفرد والمجتمع

الدوطة مثل فيروس خطير ينتشر في كل مكان، ويُعدّ آفة اجتماعية ملعونة. لقد تحول إلى سرطان في جسد المجتمع، وأصبح سمّه ينهش فيه. كل يوم تتعرض نساء لا حصر لهن للظلم والقمع بسبب الدوطة. العديد من الأسر السعيدة تتحطم بسبب هذه الآفة. الدوطة عادة استبدادية حيث يُستغل ضعف أهل العروس لأخذ منافع غير مشروعة من عائلتها. وهذا ليس مجرد ظلم، بل ظلم كبير، وليس فقط ضد الفرد، بل ضد

الأسرة بأكملها والعائلة. وقد حرم الله تعالى جمع الثروة عن طريق الظلم، كما قال ﷻ: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ" (سورة البقرة: 188).

لقد تسببت عادة الدوطة لمشاكل كبيرة في حياتنا الاجتماعية. فالزوج وأهله غالبًا ما يمارسون أنواعًا من الظلم والعنف على الزوجة المسكينة إذا كان مقدار المال المطلوب للدوطة أقل من المتوقع. كثير من آباء الفتيات الفقيرات يفقدون كل شيء ويصبحون عاجزين عن تلبية مطالب الزوج وأسرته ليحافظوا على سعادة بناتهم. وفي حالات عديدة، تُجبر النساء على ترك منزل الزوج والعودة إلى بيت أبيهن لعدم قدرتهم على تلبية مطالب الدوطة. وبعض النساء يختارن الانتحار للهروب من هذا الوضع.

حكم الدوطة في ضوء القرآن والسنة

ذكر العلماء أن تقليد الدوطة الموروثة في شبه القارة الهندية محرَّم للأدلة الآتية:

أولاً: الدوطة تعتبر من العادات التي تنتمي إلى تقاليد الهندوس المتسللة إلى المسلمين في شبه القارة الهندية، والإسلام يحرم اتباع تقاليد وممارسات غير المسلمين. عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "من تشبه بقوم فهو منهم"[22].

ثانيا: من منظور الإسلام، يُعتبر هذا شكلاً من أشكال أكل أموال الناس بالباطل؛ لأن الناس لا يعطونها عن طيب أنفسهم، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: 188]. وقال النبي ﷺ: " لا يحل مال امريء مسلم إلا بطيبة من نفسه"[23]، والحديث صحيح بجميع طرقه[24].

ثالثا: نظام الدوطة يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في الزواج. فوفقًا لأحكام الإسلام، يجب على الزوج أن يقدم المهر لزوجته، وليس هناك تشريع يجيز أخذ أي شيء من المرأة أو عائلتها كشرط مسبق للزواج، ولم يكن المسلمون في العصور السابقة على دراية بهذه العادة السيئة؛ ولكن تسللت هذه العادة القبيحة تدريجيًا إلى المسلمين الجاهلين عن الدين نتيجة للعيش مع غير المسلمين.

رابعا: وفقًا للقانون المعمول به في بنغلاديش، يعد تبادل الدوطة جريمة يعاقب عليها. ومن وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فإن إطاعة أولياء الأمور، والالتزام بالقوانين الحكومية التي تهدف إلى رفاهية الإنسان واجب على كل مسلم، ولا يجوز انتهاكها بأي شكل من الأشكال، ما لم تتعارض مع شريعة الله، كما قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: 59]. وقال رسول الله ﷺ: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة"[25].

خامسا: تقليد الدوطة حرام حسب قاعدة سدّ الذرائع. و(سدّ الذرائع) مصطلح أصول الفقه، ويقصد به : ما ظاهره مباح، ولكنه يفضي إلى مفسدة أو الوقوع في الحرام[26]. وهناك أيضا، الدوطة ظاهرها الهدية،

ولكنها إذا طولبت من أحد طرفي الزواج، فقد يسبب الحرج والمضايقة على الطرف الآخر، فتفضي إلى قطع الصلة بين الطرفين، أو العنف الجسدي والنفسي، أو الطلاق أو القطع، وهذه الجوانب السلبية للدوطة معروفة لدى المجتمعات الواقعة في شبه القارة الهندية.

حكم من اضطر

إذا رأى ولي فتاة أن الزواج ضروري لحماية شرفها وكرامتها، ولكن الشخص الذي يتقدم للزواج يرفض الزواج بدون دوطة، ولا يُعثَر على عريس مناسب كبديل، ففي مثل هذه الحالة، لا يكون وليها آثما؛ لأن المسألة تنضم بقاعدة الإسلام الأساسية "الضرورات تبيح المحظورات". قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]. وقال أيضًا: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ﴾ [التغابن: 16].

ولكن العريس الذي يأخذ الدوطة كشرط لإتمام الزواج سيكون مذنبًا وخاطئًا، وأكلها يعد حرامًا بالنسبة له[27].

خطورة الدوطة في السياق البنغلاديشي

الدوطة تمثل ظاهرة اجتماعية خطيرة تسبّب معاناة كبيرة للزوجين وأسرتهما. في العديد من المجتمعات، تؤدي مطالبات الدوطة إلى وقوع حالات عنف جسدي ونفسي ضد النساء، والطلاق، وحتى إلى القتل في بعض الحالات.وفي السطور الآتية، سنذكر خطورة الدوطة من ناحية القوانين البنغلاديشية، والشريعة الإسلامية، وآثارها على الفرد والمجتمع.

أ- يُعد تداول أي شكل من أشكال الدوطة في الزواج جريمة خطيرة نظرًا إلى أن دولة بنغلاديش تعد من الموقعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)[28] التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1979، وظلت هذه المسألة قائمة باعتبارها قضية بالغة الأهمية على المستوى الوطني.

ب- وفقًا للقوانين الحالية في بنغلاديش التي أقرها البرلمان الوطني في بنغلاديش في 16 سبتمبر 2018 المعنونة بـ"قانون حظر الدوطة 2018"، والتي تفرض عقوبة السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 50,000 تاكا على من يطالب بالدوطة، واتزنت بإضافة عقوبة مماثلة لمن يقدِّم شكوى كاذبة إلى المحكمة باسم الدوطة.

ج- من الناحية الدينية، فإن أخذ أموال الناس دون رضاهم يُعد حرامًا في الإسلام. قال الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: 29]، وقال النبي ﷺ: "من سأل الناس أموالهم تكثرا، فإنما يسأل جمرا، فليستقل أو ليستكثر"[29]، وفي رواية ابن ماجه: " فإنما يسأل جمر جهنم"[30].

د- من الناحية الاجتماعية، فإنه قد ازداد الظلم والعنف على المرأة ازديادا كثيرا. وفقًا لبيانات المجلس الوطني للمرأة في بنغلاديش، تم تسجيل 2,937 حالة العنف ضد النساء خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر عام 2023م. ومن ضمن تلك الحوادث تعرضت 122 امرأة للإيذاء والعنف نتيجةً لمطالبات الدوطة، ومن بين هؤلاء النساء، قُتلت 52 امرأة بسبب رفضهن أو عدم قدرة أسرهن على تلبية هذه المطالب[31].

هـ- عدد وقوع الطلاق يتزايد في البلاد ريفها ومدنها، ولكن عدد وقوعه في الريف أكثر من المدن. وفقًا لتقرير مسح الموسوم "عينة الإحصاءات اللازمة في بنغلاديش 2023" الصادر عن مكتب الإحصاءات بنغلاديش، فإن العدد الإجمالي للطلاق والفراق في الريف يبلغ نحو 14 لكل 10,000 شخص، بينما في المدن تزيد على 11 لكل 10,000 شخص[32].

و- تتزايد الشكاوى في "محكمات قمع العنف ضد النساء والأطفال-بنغلاديش" يوما فيوما. حسب تقرير 25 إبريل 2024م، يوجد 155,438 قضية بقيد النظر في تلك المحكمات، وبالتفصيل:

عام الحوادث	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م
عدد القضايا	16,234	21,752	22,501	22,124	19,056	نحو 20,000

عدد القضايا المعلقة منذ أكثر من خمس سنوات يتجاوز 34,000 قضية[33]، ولا يخفى على من له إلمام بالمجتمع أن معظمها تتعلق بالدوطة. ومن وراءها تصرف بلايين تاكا، وأوقات لا تُقدَّر بالنقود، وإضاعة أعمار الناس.

أسباب انتشار الدوطة في بنغلاديش

أسباب انتشار ظاهرة الدوطة في بنغلاديش متعددة ومعقدة، ولا توجد لها أسباب معينة، ومن خلال تجاربنا كأحد من أبناء هذا المجتمع البنغلاديشي، وتبادل الآراء مع العلماء والمثقفين والمتخصصين في علم الاجتماع، عثرنا على بعض الأسباب والحلول يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أ- الابتعاد عن التعاليم الإسلامية

من أبرز أسباب انتشار ظاهرة الدوطة في بنغلاديش هو الابتعاد عن التعاليم الإسلامية الأصيلة التي تُحدد الأسس الصحيحة للعلاقات الزوجية والممارسات الاجتماعية. في الإسلام، يُعتبر الزواج عقدًا شرعيًا بين الرجل والمرأة يقوم على المودة والرحمة، حيث يتعين على الرجل دفع مهر للمرأة كجزء من هذا العقد، وهذا المهر يُعتبر حقًا للمرأة وليس عبئًا على أسرتها. فممارسة الدوطة تتعارض بشكل مباشر مع مبادئ الإسلام التي تحث على التيسير في الزواج وعدم تحميل أي من الطرفين ما لا طاقة له به. فالابتعاد عن التعاليم الإسلامية أدى إلى تحويل الزواج من شراكة تقوم على المسؤولية المتبادلة والاحترام إلى صفقة تجارية، حيث

تصبح المرأة وسيلة لتحقيق مكاسب مالية أو مادية. هذا الابتعاد يظهر بوضوح في المجتمعات التي تأثرت بالضغوط الاجتماعية والعادات المتوارثة أكثر من الالتزام بالقيم الدينية، مما جعل من الدوطة شرطًا اجتماعيًا غير مبرر من الناحية الدينية.

ب– التقاليد الثقافية والدينية

ظاهرة الدوطة في بنغلاديش تجد جذورها في التقاليد الهندوسية القديمة التي تعود إلى ما قبل استقلال البلاد. في الهندوسية، كانت الدوطة تُعتبر جزءًا أساسيًا من عملية الزواج، لأن النساء الهندوسيات يحرمن من حق الإرث من أقاربهن، فتُقدم الدوطة كبديل من الإرث وتقدير للعريس وأسرته مقابل قبولهم للعروس. هذه العادة لم تكن مجرد تقليد اجتماعي، بل كانت ترتبط أيضًا بتراث ثقافي يعتبر ضروريا لضمان الزواج الناجح. عندما كانت بنغلاديش جزءًا من الهند البريطانية قبل استقلالها في عام 1971، كانت التقاليد الهندوسية السائدة في شبه القارة الهندية تؤثر بشكل كبير على كل المجتمعات في المنطقة، بما في ذلك المسلمين. فالتفاعل الثقافي الطويل بين المجتمعات الهندوسية والمسلمة أدى إلى انتقال هذه العادة إلى المجتمع البنغلاديشي المسلم، وترسيخها، حيث اندمجت في النسيج الاجتماعي للمجتمع البنغلاديشي، وأصبحت ممارسة شائعة يُتوقع من كل أسرة تقديمها عند زواج بناتهم، مما يجعل من الصعب القضاء عليها.

ج– الضغوط الاجتماعية

في المجتمع البنغلاديشي، تحولت الدوطة إلى عنصر رئيسي متوقع في مراسم الزواج، وهو ما يولد ضغوطًا اجتماعية هائلة على أسر العروس. هذه الضغوط ليست مجرد عُرف اجتماعي، بل هي عامل قسري يجعل الأسر تشعر بأنها مجبرة على تقديم الدوطة لضمان زواج بناتهم، ومن لا يقدمها قد يتعرض للإحراج أو الاستنكار من المجتمع. هذه الممارسة تؤدي إلى تزايد الضغط النفسي على أسر العروس، حيث يخشون من أن عدم تقديم الدوطة قد يؤدي إلى رفض الزواج أو تعرض ابنتهم للإهانة. وهذه الضغوط لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تمتد لتشمل الضغوط النفسية والاجتماعية. فالفشل في تقديم دوطة مناسبة قد يؤدي إلى انتقادات من الأقارب والجيران، وقد يُنظر إلى الأسرة على أنها غير قادرة على تأمين زواج كريم لابنتهم. هذا التصور السلبي يعزز من مكانة الدوطة في المجتمع ويجعل من الصعب تجاوز هذه الممارسة حتى في ظل الوعي المتزايد بمخاطرها وأضرارها.

د– نظرة المجتمع إلى المرأة كعبء

الدوطة من أبرز الممارسات التي تعكس التمييز ضد المرأة في المجتمع، حيث يُنظر إليها على أنها عبء مالي يجب التخلص منه من خلال الزواج، بدلاً من اعتبارها كفرد له حقوق ومكانة مستقلة. في سياق الدوطة، تتحمل أسرة العروس العبء المالي والضغوط الاجتماعية لتقديم مبلغ مالي أو ممتلكات أخرى لضمان زواج

ابنتهم. هذا الأمر يشير إلى أن قيمة المرأة مرتبطة بما يمكن أن تقدمه من مال أو أصول، مما يُقلل من قيمتها الإنسانية ويضعها في موقف تفاوضي ضعيف في العلاقة الزوجية. فبدلاً من أن يكون الزواج علاقة مبنية على الاحترام المتبادل والمساواة، يتحول إلى صفقة تجارية يتم فيها تقييم المرأة بناءً على ما يمكن أن تقدمه من أموال. ففي كثير من الأحيان، قد يتعرض النساء لسوء المعاملة أو الإيذاء النفسي والجسدي إذا لم تكن الدوطة المقدمة كافية في نظر أسرة الزوج. هذا يفاقم من معاناة النساء ويزيد من التحديات التي يواجهنها في بيئة زوجية غير عادلة مما يعيق تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

هـ- الفقر والضغوط الاقتصادية

فقر العريس يُعدّ أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى طلب الدوطة. في العديد من الحالات، يكون العريس غير قادر على تحمل تكاليف الزواج وتأسيس بيت جديد، مما يجعله أو أسرته ينظرون إلى الدوطة كوسيلة لسد هذه الفجوة المالية. في مثل هذه المجتمعات، يُنظر إلى الدوطة كطريقة لتأمين مستقبل العريس المالي، من خلال مطالبة أسرة العروس بتقديم المال أو الممتلكات كجزء من شروط الزواج. هذا الوضع يعكس الضغوط الاقتصادية التي تواجه العديد من العائلات، حيث يجدون في الدوطة حلاً لضمان استقرار أبنائهم بعد الزواج.

و- الطمع والتكثر

طمع العريس وأهله يُعد أحد الأسباب الرئيسية وراء طلب الدوطة في بعض المجتمعات. في كثير من الحالات، تتجاوز مطالب الدوطة احتياجات العريس الفعلية، وتتحول إلى وسيلة لتحقيق مكاسب مادية إضافية. هذا الطمع قد يدفع العريس وأسرته إلى استغلال الزواج كفرصة لزيادة ثروتهم أو تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال مطالبة أسرة العروس بتقديم مبالغ كبيرة من المال، ممتلكات ثمينة، أو حتى عقارات. الطمع لا يؤدي فقط إلى زيادة الأعباء المالية على أسرة العروس، بل يُسهم أيضًا في نشر مشاعر المرارة والتوتر بين العائلتين. في بعض الحالات، قد يؤدي هذا الطمع إلى مشكلات في الحياة الزوجية، حيث يشعر العريس بأنه "استحق" الدوطة، ويعامل العروس بناءً على هذا المفهوم الخاطئ.

ز- نقص التوعية القانونية

نقص التوعية القانونية يُعد أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في استمرار ممارسة الدوطة في بنغلاديش، على الرغم من وجود قوانين واضحة وصارمة تحظر هذه العادة. فالقانون البنغلاديشي يمنع الدوطة ويعتبرها جريمة يعاقب عليها، ولكن العديد من الناس، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، يفتقرون إلى المعرفة الكافية بهذه القوانين، مما يؤدي إلى استمرار هذه الظاهرة. من جهة أخرى، غالبًا ما يكون تطبيق هذه القوانين غير فعّال بسبب نقص الموارد والإرادة السياسية، فضلاً عن الفساد في بعض الأحيان. حتى في الحالات التي

يعرف فيها الأفراد بالقوانين، قد يترددون في اللجوء إلى السلطات بسبب الخوف من العواقب الاجتماعية أو الاقتصادية. ففي كثير من المجتمعات، تعتبر الدوطة جزءًا راسخًا من تقاليد الزواج، وأي محاولة لمعارضتها قد تؤدي إلى وصم الأسرة أو رفض الزواج. علاوة على ذلك، فإن النقص في حملات التوعية والتعليم حول حقوق المرأة والقوانين المتعلقة بالزواج يساهم في بقاء هذه المشكلة، كما يسهم في استمرار قبول المجتمع لممارسات الدوطة كأنها أمر طبيعي، بدلاً من النظر إليها كجريمة تستحق العقاب.

كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في استمرار وانتشار ظاهرة الدوطة في بنغلاديش على الرغم من الجهود المبذولة للقضاء عليها.

حلول مقترحة لمشكلة الدوطة في بنغلاديش

من خلال دراسة مشكلة الدوطة في بنغلاديش وأسبابها، ارتأينا بعض الحلول لهذه المشكلة المستأسية، وهي:

أ- تعزيز التوعية الدينية والتربية الأخلاقية

من الضروري تعزيز الوعي الديني والأخلاقي لدى المجتمع من خلال نشر التعاليم الإسلامية التي تدعو إلى التكافل الاجتماعي وتمنع أي ممارسات تؤدي إلى الظلم أو الاستغلال. يمكن أن تلعب المساجد والمدارس الدينية دورًا كبيرًا في هذا السياق من خلال الدروس والخطب التي توضح خطورة الدوطة وتناقضها مع القيم الإسلامية. وبالتالي، يمكن القول إن العودة إلى التعاليم الإسلامية والالتزام بها يمكن أن يكون خطوة أساسية في القضاء على ظاهرة الدوطة والتمييز المرتبط بها، من خلال تعزيز الفهم الصحيح لدور المرأة في المجتمع والزواج كعلاقة قائمة على المودة والإيثار.

ب- إعادة توجيه التقاليد الثقافية

إعادة توجيه التقاليد الثقافية يمكن أن تكون خطوة فعالة في مكافحة ظاهرة الدوطة في بنغلاديش. يمكن تحويل التقاليد التي كانت تُستغل لتكريس هذه العادة السلبية إلى أدوات إيجابية تدعم القيم الإنسانية وتعزز العلاقات الاجتماعية الصحيحة. على سبيل المثال، يمكن إعادة تأطير المناسبات الاجتماعية مثل حفلات الزفاف بحيث تركز على تعزيز الحب والتفاهم بين الزوجين وأسرهم بدلاً من التركيز على المتطلبات المادية. بدلاً من تحويل الزواج إلى صفقة مادية مشروطة، يمكن تعزيز مفهوم الزواج البسيط، حيث يكون التركيز على الروابط العائلية والأخلاقية بدلًا من الثروات والمظاهر. من خلال حملات توعية مجتمعية وإشراك قادة الرأي المحليين والدينيين، يمكن ترسيخ ثقافة جديدة تُقدر البساطة والتواضع في الزواج، ما يسهم في تقليل الضغط على العائلات الفقيرة والحد من مطالبات الدوطة التي تثقل كاهل الكثيرين. كما أن توجيه التقاليد نحو دعم المساواة بين الجنسين وإعلاء قيمة المرأة كشريك مساهم في الأسرة يمكن أن يسهم في تقليل النظرة الدونية التي تعتبر المرأة عبئًا.

ج- تخفيف الضغوط الاجتماعية

لمعالجة مشكلة الدوطة في المجتمع البنغلاديشي، يجب العمل على تغيير النظرة الاجتماعية التي تجعل من الدوطة جزءًا لا يتجزأ من مراسم الزواج. يجب على المجتمع أن يدرك أن الزواج يجب أن يبنى على أسس الحب والتفاهم والاحترام المتبادل والإيثار، وليس على الضغوط المالية التي تُفرض على أسر العروس. يمكن أن تبدأ الحلول من خلال حملات توعية جماهيرية تهدف إلى تغيير القيم الاجتماعية التي تربط الزواج بالدوطة، وتقديم نماذج بديلة لزيجات قائمة على البساطة والمساواة. وينبغي تشجيع الأسر على تبني مفاهيم الزواج التي لا تعتمد على تقديم دوطة، والتأكيد على أن قيمة الإنسان لا تقاس بالثروة المادية التي يجلبها معه إلى الزواج. كما يمكن إشراك القادة الدينيين والاجتماعيين في نشر هذه المفاهيم وتوضيح أن الدوطة ليست جزءًا من التعاليم الإسلامية، وأنها ممارسة تضر بالمجتمع وتزيد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

د- تحسين النظرة إلى المرأة:

لتغيير النظرة السلبية تجاه المرأة في المجتمع، يجب أن يتم التركيز على تعزيز دورها كعنصر فعال ومؤثر في جميع مجالات الحياة، بدلاً من اعتبارها عبئًا على الأسرة والمجتمع. يتطلب هذا التحول جهودًا متكاملة تشمل التعليم، والتمكين الاقتصادي، وكذلك إعادة تشكيل الفكر المجتمعي تجاه المرأة. فالتعليم الديني والتدريب المهني يلعب دورًا حاسمًا في تغيير هذه النظرة السلبية. من خلال توفير تعليم جيد وشامل للفتيات، يمكن تمكينهن من تحقيق حقوقهن المادية والمعنوية. وبالتعليم يمكن أن يفتح أمامهن فرصًا مهنية متعددة مناسبة لهن، ويمنحهن القدرة على المساهمة في دخل الأسرة عند فقدان من ينفق عليهن، مما يعزز من مكانتهن ويغير من التصور التقليدي لهن.

هـ- تقديم الدعم المالي للفقراء

يجب إنشاء صناديق دعم للأسر الفقيرة تساعدها في تكاليف الزواج دون الحاجة إلى طلب الدوطة. هذه الصناديق يمكن أن تكون مشتركة بين المجتمع والحكومة، ويمكن أن تشارك فيها المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية. وجدير بالذكر، أن معالجة مشكلة فقر العريس وتقديم الدعم المالي والتعليمي للشباب قبل الزواج يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو تقليل الاعتماد على الدوطة.

و- محاربة الطمع وتكريس العدالة الاجتماعية

يجب أن تتخذ الحكومة والمجتمع إجراءات صارمة ضد أي مظاهر للطمع والاستغلال في الزواج. يمكن تطبيق عقوبات قانونية على من يطلبون الدوطة بشكل غير قانوني، بالإضافة إلى نشر ثقافة العدالة والمساواة. ولمواجهة هذا الطمع، من الضروري تعزيز الوعي حول أهمية الزواج كمؤسسة تقوم على المودة والرحمة، وليس على المزايدات المادية، وتشجيع الزواج القائم على المساواة والاحترام المتبادل بين الطرفين وإيثار الآخر.

ز- تعزيز التوعية القانونية وتطبيق القانون

يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتعزيز التوعية القانونية حول حقوق الأفراد وواجباتهم فيما يتعلق بالدوطة. يمكن تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية للقضاة والشرطة وغيرهم من العاملين في مجال العدالة لضمان تطبيق القوانين المتعلقة بالدوطة بشكل صارم. بالإضافة إلى ذلك، يجب تسهيل وصول الناس إلى الدعم القانوني وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي انتهاكات. ومن الضروري تعزيز جهود التوعية القانونية من خلال وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، كما يجب تنظيم حملات توعية تستهدف جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، لإرشادهم حول حقوقهم القانونية وكيفية حماية أنفسهم من مطالب الدوطة، وكما يجب تحسين آليات تطبيق القانون وتقديم الدعم للضحايا الذين يواجهون ضغوطًا لتقديم الدوطة، لضمان عدم تكرار هذه الممارسات الضارة.

ح- دعم المبادرات المجتمعية لمكافحة الدوطة

يجب تشجيع المبادرات المجتمعية التي تعمل على محاربة الدوطة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني. يمكن أن تشمل هذه المبادرات توفير بدائل اقتصادية للأسر، وتنظيم حملات توعية، وتقديم خدمات استشارية للأسر المتضررة.

من خلال تطبيق هذه الحلول بشكل متكامل ومستدام، يمكن تقليل تأثير ظاهرة الدوطة في بنغلاديش وتحقيق مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

خاتمة

في الختام، تُظهر الدراسة أن مشكلة الدوطة في بنغلاديش ليست مجرد ممارسة اجتماعية قديمة، بل هي قضية معقدة تتداخل فيها عوامل دينية وثقافية واقتصادية واجتماعية. إن استمرار هذه الظاهرة يعكس تحديات كبيرة تواجه المجتمع البنغلاديشي، حيث تتعرض النساء للظلم والتمييز، وتتفاقم معدلات الفقر بسبب الضغوط المالية التي تفرضها هذه العادة.

من الواضح أن القضاء على الدوطة يتطلب جهودًا جماعية على مختلف الأصعدة، بما في ذلك تعزيز الوعي الديني، وتطوير سياسات اجتماعية واقتصادية تدعم الفئات الضعيفة، وضمان تطبيق القوانين التي تمنع هذه الممارسة. إن التغيير الحقيقي يبدأ بتغيير العقليات والنظرة الاجتماعية تجاه المرأة، وهو ما يتطلب وقتًا وجهدًا متواصلين من جميع أفراد المجتمع.

بالتأكيد، بنغلاديش قادرة على التغلب على هذه الظاهرة إذا ما تضافرت الجهود لتحقيق مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا، حيث تُقدَّر المرأة لدورها وقيمتها بعيدًا عن أي ضغوط مادية أو اجتماعية.

المصادر والمراجع

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط*، ط4، (مصر: مجمع اللغة العربية، 2004م)، ج1، ص304.

[2] https://www.britannica.com/topic/dowry، تاريخ الاسترداد 28 مارس، 2024م.

[3] الأعظم، رفيق، *موسوعة مصطلحات الفكر العربي و الإسلامي*، ط: بدون، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1424هـ)، ص 304.

[4] Banglapedia, "Dowry", Retrieved from: https://en.banglapedia.org/index.php?title=Dowry, date: 3 April, 2024.

[5] ينظر: http://bdlaws.minlaw.gov.bd/act-1256/section-47646.html، تم الاسترداد: 2024/4/1م.

[6] المصدر نفسه.

[7] صوفي، أبو طالب، تاريخ النجوم القانونية، ط: بدون، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1395هـ)، ج1، ص76.

[8] Tamizul Haque, Isalāmēra baidha ō naitika prēkṣāpaṭ [Legal and Ethical Context of Islam], (Dhaka: Gotdhara Prokashoni, n.d.), P-528.

[9] جريدة "*الإحسان*" اليومية (باللغة البنغالية)، بتاريخ 12 مايو 2024م، الموقع: https://shorturl.at/t7Qbq

[10] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، *تفسير القرآن العظيم*، ط2، (السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999م)، ج2، ص245.

[11] متفق عليه: البخاري، محمد بن إسماعيل الجامع الصحيح، رقم: 2409؛ ومسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، رقم: 1829، واللفظ له.

[12] أبو داود، سليمان بن الأشعث، *السنن*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، ط1، (بيروت: دار الرسالة العالمية، 2009م)، رقم: 2142. حسّنه الأرنؤوط.

[13] ينظر: الزحيلي، وَهْبَة بن مصطفى، *الفقه الإسلامي وأدلته*، ط2، (دمشق: دار الفكر، بدون تاريخ)، ج9، ص6760.

[14] ينظر: موقع "الإسلام سؤال وجواب"، رقم: 325997، الرابطة المختصرة: https://rb.gy/x7dmpf، تم الاسترداد بتاريخ: 2024/3/4م.

[15] الألوسي، محمود بن عبدالله، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، ج2، ص408.

[16] متفق عليه: *صحيح البخاري*، رقم: 5155؛ و*صحيح مسلم*، رقم: 1427.

[17] تقرير *تعداد السكان والمنازل-2022*، مكتب الإحصائيات بنغلاديش، وزارة التخطيط لجمهورية بنغلاديش الشعبية، ص16.

[18] خانم، زاهدة، "المرأة في بنغلاديش بين المهر والدوطة"، *دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ*، المجلد 12 (2016)، ص123.

[19] الترمذي، محمد بن عيسى، *السنن*، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، رقم: 1338، وقال الترمذي، هذا حديث حسن صحيح، ووافقه ناصر الدين الألباني.

[20] ابن حنبل، أحمد بن محمد، *المسند*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م)، رقم: 11/24009. والحديث صحَّحه شعيب الأرنؤوط.

[21] ينظر: النسائي، أحمد بن شعيب، *السنن*، ط2، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1986م)، رقم: 3384. والحديث صحيح.

[22] سنن أبي داود، رقم: 4031، والحديث صحيح.

[23] مسند أحمد، رقم: 20695.

[24] الألباني، محمد ناصر الدين، التعليقات الرضية على الروضة الندية لصديق حسن خان، ط1، الرياض: دَارُ ابن القيِّم، 2003م)، ج2، ص490.

[25] صحيح مسلم، رقم: 1839.

[26] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)، ج6، ص172.

[27] عبدالله الهادي بن عبد الجليلي، الداعي بجمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالجبيل، ينظر: http://bit.ly/2moUSKS

[28] Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women

[29] *صحيح مسلم*، رقم: 1041.

[30] *سنن ابن ماجة*، رقم: 1838.

[31] *جريدة اتفاق اليومية* [باللغة البنغالية]، تقرير المجلس الوطني للمرأة في بنغلاديش الموسوم "2,937 حادثة عنف ضد النساء في العام الماضي (2023)"، تاريخ النشر: 2 يناير عام 2024م.

[32] Bangladesh Bureau of Statistics, Bangladesh Sample Vital Statistics 2023: Key Findings, P-9. https://shorturl.at/23wJM. Retrieved at 2 April, 2024.

[33] نجنين أختر، جريدة *بروتم آلو* اليومية، تاريخ النشر والاسترداد: 25 إبريل 2024م، ينظر: https://www.prothomalo.com/bangladesh/crime/xw8avohp4p